وثيقة «الإصلاح العربي» الإسكندرانية

ملاحظات نقدية

. طيب تيزيني* .

تعزيز النظام المصري وإقصاء الخلافات بين المثقفين

جاء مؤتمر «قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ» (الاسكندرية ١٢ ـ ٢٠٠٤/٣/١٤) ليسجّل واحدةً من المبادرات الأولى على صعيد المحور المذكور. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ هذا المؤتمر جاء في أعقاب نشر الوثيقة الأميركية حول «الشرق الأوسط الكبير،» الأمرُ الذي يتيح اعتبارَه أحدَ ردود الفعل عليها وربما استجابةً لها. وقد أُريد لهذا المؤتمر أن يكتسب أهميةً مصريةً وعربيةً وإقليميةً، عبْر ما عدّه البعضُ حدثًا استثنائيًا تمثّل خصوصًا في افتتاحه من قبل الرئيس المصري محمد حسني مبارك. واللافت أيضًا أنّ المؤتمر المذكور جاء سابقًا على القمة العربية، ومن ثم فإنّ مصر سيكون لها رصيدٌ كبيرٌ أو أكبرُ من أرصدة الدول العربية الأخرى التي ستشارك في القمة المذكورة، ومن شأن هذا أن يعزّز موقع النظام السياسي المصري في هذه الأخيرة كما في السجالات والمفاوضات مع الجانبين الأميركي والإسرائيلي. وكي تكون عمليةُ تعزيز موقع هذا النظام أكثرَ شمولاً، فقد لُوحظ الطّيفُ الواسعُ من المثقفين العرب في المؤتمر؛ وكأنّه أُريد من ذلك أن يكون شاهدًا على أهمية الحدث الإسكندراني. كما لوحظ وجود فريقيْن من المشاركين أُريد لهما مسبقًا أن يوجَدا معًا واحد يلامس القضايا ملامسةً جذريةً وطنيةً ديموقراطية ومعاديةً للاستعمار؛ وآخر يتناولها عبر مسّ خفيف وتجاهُلٍ لجذور التخلّف العربي وعلى رأسها الاستعمارُ. ومع ذلك فقد جرى صوغُ الوثيقة النهائية على نحو يبدو كأنّها تمثّل «جماعَ القول المشترك» بين المشاركين جميعًا وفي هذا محاولةٌ لإقصاء الخلافات العميقةِ، خصوصًا بين الفريقين المذكوريْن، ومحاولةٌ لإظهار أنّ الجميع يأخذون بالوثيقة التي صيغتْ وكأنّها تأتي خارج السياق التاريخي الراهن.

شروخ الوثيقة الإسكندرانية

لم تتعرّض الوثيقة الإسكندرانية لوثيقة «الشرق الأوسط الكبير،» ولاسيّما في دعوتها الدولَ العربيةَ إلى الأخذ بها. ولقد صاغ الأميركيون وثيقتَهم هذه دون مشاورة «العرب،» فجاء ذلك انتهاكًا لجدلية الداخل والخارج، واستباحةً للسيادة الوطنية والقومية العربية. من هنا جاءت الدعوةُ إلى الإصلاح العربي في الوثيقة الإسكندرانية ضعيفةً خجولةً لم تقطعْ مع «الوثيقة الأميركية،» وفي الوقت نفسه تَركت المسألة غائمةً في ما يتّصل بالخصوصيات الوطنية والقومية والثقافية والقيمية والتاريخية.

ولعلّ المسألة الإصلاحية العربية المطروحة في الوثيقة الإسكندرانية قد تعرضتْ لعدة شروخ سياسية وتاريخية وثقافية فعلى الصعيد التاريخي ظَهرتْ هذه المسألة وكأنّها مطلب راهن يعود إلى بداية مرحلة التشكّل العولمي الأميركي منذ عقد ونصف العقد من الزمن، في حين أنّ هذا المطلب يعود إلى المشروع العربي النهضوي الحديث منذ أواخر القرن الثامن عشر لقد كان الإصلاحُ مطلبًا عربيًا قَوّضَه الاستعمارُ الغربي الحديث، الذي تُمثّل الولاياتُ المتحدة أحدَ أطرافه ثم قيادتَه. في ضوء ذلك، تَبْرز مفارقةٌ مدوّيةٌ غاب الحديثُ عنها من الوثيقة؛ وتتمثّل في أنّ الاستعمار والإمبريالية، اللذيْن للولايات المتحدة الأميركية نصيبُ الأسد فيهما، قاما بدورٍ مزدوجٍ في العالم العربي. الأول هو محاولاتُ تدمير البنى الاقتصادية والتعليمية والثقافية والقيمية وغيرها في ذلك العالم، ومن ثم إيقاف أو تعطيل مشاريع الاستقلال والتنمية الشاملة. والثاني هو الإسهام المباشر في تثبيت وتقوية الدكتاتورية في العالم العربي. وهذا الدور المزدوج أفضى أيضًا إلى بلورة اتجاهٍ جديدٍ تَمثّل في إنتاج آليات تجعل من التخلّف العربي التاريخي تخليفًا بنيويًا مؤبّدًا أفلا يصحّ القولُ حينئذٍ بأنّ ما تطالب

* ـ كاتب سوري

حاء مؤتمر الإسكندرية قبل القمة المتوقعة، وبطيف واسع من المثقفين.

ومن شأن هذا ان يعزّز موقع النظام المصري

الولاياتُ المتحدة به الآن في «وثيقتها» إنّما هو نمط جديد من التدخُّل في شؤون العالم العربي، خصوصًا بعدما اتّضح الأمرُ ـ مجدّدًا وللمرة الألف ـ في سياق احتلالها للعراق تحت مسوِّغ «أسلحةِ دمارٍ شامل» تَبَيَّن أنّها غيرُ موجودة فيه، وبعد استبدال ذلك المسوِّغ «المخيِّبِ لآمالها» بمسوِّغ «تحرير العراق ودمقرطته وإصلاحه»؟! إنّ هذا الشريط من مطالب «الإصلاح الأميركي» في العالم العربي يجري الصمتُ عليه في الوثيقة الإسكندرانية، على نحوٍ يَدْعو إلى الريبة والشك في مصداقيتها الوطنية والقومية والديموقراطية.

ثمة أمر آخر سكتتْ عنه الوثيقةُ الإسكندرانية، وهو ما تقدِّمه صاحبةُ مشروع الإصلاح في «الشرق الأوسط الكبير» من دعمٍ هائلٍ وحثيثٍ للكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين والجولان ومزارع شبعا. فهنا يَبْرز تساؤلان اثنان، يتحدّد **أولُهما** في ما إذا كان الإصلاحُ العربي ممكنًا حقًّا إنْ لم يضع القائمون عليه في اعتبارهم ضرورةَ ربط استحقاقات الإصلاح باستحقاقات التحرير؛ ذلك لأنّ تحقيق الأولى مرتبط بتحقيق الثانية، ولأنّ إنجاز الاستحقاقات الأولى لا يتمّ على أرض محتلّة أو شبهِ محتلة إلاّ إذا اقترنتْ بمقاومة الاحتلال. أما التساؤل **الثاني** فيتحدّد في معرفةِ مَن الذي يُسْهم ـ وبقوة السلاح الصمّاء ـ في أن تكون الإحصائياتُ الخاصةُ بالوضع الحالي للشرق الأوسط «مروِّعة» كما جاء في الوثيقة الأميركية نفسها!

وإذا كان من اللازم تقريرُ أهميةِ ما ركّزت الوثيقةُ الإسكندرانيةُ عليه في إطار الحثّ على إصلاح الداخل العربي، فإنّ هذا يغدو ذا أهميةً ملتبسة حين نتبيّن أنّ ذلك الحثّ أتى **دون** ضبطٍ للشرط التاريخي الذي على الإصلاح المذكور أن يتحقّق في سياقه وهذا الشرط هو: العملُ باتجاه إصلاح الداخل العربي **مترافقًا مع** رفضٍ لمشاريع الهيمنة والإلحاق الأميركية، وتحفيزٍ على مواجهة المشروع الصهيوني الذي من مهماته التاريخية تفكيكُ العالم العربي والتأسيسُ لتطبيع شامل معه تحت يافطة أو أخرى (كما هو الحالُ بالنسبة إلى آخر يافطة مبتكرة هي «الشرق الأوسط الكبير،» الذي يَشْمل ـ إضافةً إلى البلدان العربية ـ باكستان وأفغانستان وتركيا وإسرائيل). ألا يتّضح من ذلك أنّ «الإصلاح العربي» لن يكون ـ حسب الوثيقة الأميركية ـ أكثرَ من «إصلاح شرق أوسطي كبير» يؤسِّس لبقعة جيوسياسية واقتصادية عسكرية منزوعة الهوية، هي العالمُ العربيُّ بخصوصياته التاريخية المتحرّكة وباستحقاقات إعادة بنائه وتقدّمه؟!

ثمة وجه آخر من المسألة، وهو موقع الفساد في إشكالية الإصلاح العربي. فهناك إجماع على أنّ الفساد الاقتصادي والسياسي والقضائي والتعليمي والعسكري إلخ.. هو الأكثر حضورًا في المجتمعات العربية. وعليه، فإنّ الإصلاح العربي يَنبغي أن يكون مشروطًا بالتصدي لذلك الفساد الذي أَنْتج ـ عبر التدخّل القصدي من قِبل الدول العربية الأمنية ـ امتدادَه التدميري الذي هو «الإفساد» أيْ أنّ الدول العربية الأمْنية تَعْمل على إفساد مَنْ لم يُفْسَدْ بعد، بحيث يصبح الجميعُ مُلوَّثين ومُدانين تحت الطلب ولكنّ ذلك لم تأتِ عليه الوثيقةُ الإسكندرانية، رغم إشارتها العابرة إلى «القضاء على الفساد» مع تجهيل الفاعل. لقد قام مَنْ صاغ هذه الوثيقة النهائية باللّفّ على «ملفّ الفساد العربي» بوصفه العقبة الموضوعية الكبرى في وجه الإصلاح، وبوصفه الحليفَ الطبيعي للمشروع الأميركي الصهيوني العولمي. بل غاب أيضًا ما أتتْ عليه الوثيقةُ الأميركية نفسُها حين نصّت على التالي: «حَدَّدَ البنكُ الدولي الفسادَ باعتباره العقبةَ المنفردةَ الكبرى في وجه التنمية » ومن المثير أن يغيب عن الوثيقة الإسكندرانية الانتباهُ إلى أنّ مؤتمر الإسكندرية أتى بعد الوثيقة الأميركية التي قرَّر فيها الأميركيون أن تقوم المبادرةُ الأميركيةُ

. طيب تيزيني .

شرط الإصلاح الداخلي العربي يجب أن يترافق مع رفض مشاريع الهيمنة الأميركية، والتحفيز على مواجهة المشروع الصهيوني

للشراكة في الشرق الأوسط «قبل قمة مجموعة الثماني المقبلة برعاية قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم... وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلّب المعالجة.»

نُضيف إلى أنّه غابت عن الوثيقة الإسكندرانية روحُ السجال النقدي تجاه ما تتحدّث عنه النظمُ العربيةُ تحت عنوان «التحدّيات الكبرى،» فأتت وكأنّها غلطٌ معرفي وسياسي قاتل، أو صمتٌ على هذه التحدّيات التي لا يُمْكن إنجازُ أية خطوة على طريق الإصلاح العربي إنْ لم تُؤخذ بعين الاعتبار. كما غابت عن الوثيقة أيضًا قضايا عربيةٌ حاسمةٌ لا يستقيم القولُ بذلك الإصلاحَ خارج سياقها، ونعني بذلك. الانتفاضَ في فلسطين، ومواجهةَ الاحتلال الأميركي في العراق، والدعوةَ إلى الدفاع عن الجدارة التاريخية لمشروع عربي في النهضة والتنوير يبدأ ويستمرّ بفعلٍ تاريخي مقاوِم

حمص

بيان على هامش مؤتمر الإسكندرية للإصلاح الداخلي

نحن الموقّعين أدناهُ من المثقفين العرب المشاركين في مؤتمر «قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ،» والمنعقد في الاسكندرية في ١٢ ـ ٢٠٠٤/٣/١٤، إذ نثمّن توكيدَ المؤتمر ضرورة الإصلاح الداخلي العربي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، يهمُّنا أن نؤكّد أيضًا ما يلي:

١ ـ على أوروبا والولايات المتحدة أن تُدركا أنّ عليهما مسؤوليةً تاريخيةً وأخلاقيةً وماديةً عن تردّي الأوضاع العربية، بتقسيمهما الوطنَ العربي إلى دويْلات وباستغلالِهما للثروات العربية

٢ ـ إنّ تأييدَ الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان ومزارع شبعا، ثُمّ احتلالَ الولايات المتحدة وحلفائِها للعراق، قد تسبّبا في مزيد من التمزُّق والأزمات.

٣ ـ لقد كانت السياسةُ الأميركيةُ وسياسةُ حلفائها الداعمَ الأكبرَ للديكتاتوريات. كما كانتا الداعمَ الأساسي لـ «الإرهاب الأُصولي» المرفوض، وذلك بحجّة «معاداة الشيوعية.»

٤ ـ في ضوءِ ذلك، فإنّ الدعوةَ الأميركية إلى الإصلاح الداخلي العربي، ونظرًا لازدواجية المعايير التي تتعامل بها مع قضايانا العربية، هي دعوةٌ تفتقر إلى المصداقية، شأنُها في ذلك شأنُ الدعواتِ الرسميةِ العربيةِ إلى ذلك الإصلاح فلا معنى لأيِّ إصلاح داخلي ما لم يتصدّ لكافة أشكال الاحتلال والهيمنة الاقتصادية والسياسية والاستبداد.

إنّ الموقّعين أدناه يشدّدون على أنّ الإصلاح الداخلي مطلب وطني وقومي أصيل يعود إلى أواخر القرن الثامن عشر. ويؤكّدون رفضَهم تجييرَ (تكريسَ) هذا المطلب النبيل لخدمة الأنظمة الاستبدادية العربية، ولمزيدٍ من إحكام السيطرة الأميركية على الوطن العربي

الإسكندرية في ٢٠٠٤/٣/١٥

الموقّعون:

عبد الله الغذامي ـ نبيل سليمان ـ سماح إدريس ـ فهمية شرف الدين ـ بنسالم حميّش ـ عبد العزيز الدوري ـ طيّب تيزيني ـ الطاهر لبيب ـ عبد الوهاب التازي ـ وحيدة حيدر ـ سامي الخصاونة ـ أحمد ماضي ـ إبراهيم الدقاق ـ إنصاف حمد ـ كلوفيس مقصود ـ عوني فرسخ ـ هُمام غصيب ـ ناصر السيد